

مركز تحديث الصناعة

شريكك إلى النجاح



المحتويات

٣	قالوا عن مركز تحديث الصناعة
٤	نبذة عن مركز تحديث الصناعة
٦	كيفية الإستفادة من التسجيل في المركز
٨	القطاعات الصناعية
٩	محاور العمل الاستراتيجية لمركز تحديث الصناعة
١٠	برنامج التنمية الصناعية
١٩	تنمية القطاعات والتجمعات الصناعية
٢٣	الصناعات الحرفية الابداعية
٢٤	برامج متخصصة
٢٦	المشروعات الدولية في مركز تحديث الصناعة

قالوا عن مركز تحديث الصناعة

مركز تحديث الصناعة يُعد أحد أذرع الوزارة الرئيسية لتنمية وتحديث الصناعة المصرية بمختلف قطاعاتها، ويقوم بدور هام في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة المصرية بالسوقين المحلي والخارجي.

مهندس
أحمد سمير
وزير التجارة والصناعة



بخدمات تحسين الإنتاجية والاهتمام بجودة المنتج، وتحسين كفاءة الكوادر الفنية في المصانع. إن دور المركز يتمثل في الوقوف على كل ما هو جديد، ولذلك تم التركيز على خدمات التحول الرقمي، واستخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة، والاهتمام بالتكتلات الصناعية المتخصصة، والاتجاه لإدخال كل ما هو جديد للصناعة المصرية، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج والجودة وحساب التكلفة الصحيحة للمنتجات.

إن مركز تحديث الصناعة يحمل في ملفاته العديد من الأنشطة والبرامج والتقارير التي كانت مرجعا للعديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية في القطاعات الصناعية المختلفة على مر السنين، حيث يعمل المركز عن قرب مع وزارة التجارة والصناعة بصفته الجهاز الفني للوزارة منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٢.

ونحن نؤكد أن المركز سيواجه تحديات في المستقبل القريب على المستويات الداخلية والخارجية، نظرا للتأثير الذي تركته الأزمات الدولية المتلاحقة خلال السنوات الأخيرة على المجتمع الصناعي. ومع ذلك، فإننا نؤمن بأن الأزمات تحمل فرصا للتطور والنمو، وستحفزنا على العمل بجدية لتحقيق أقصى استفادة لصناعتنا الوطنية من خلال خدمات لها مردود وتأثير واضح من خلال مساهمات في ملف زيادة الصادرات وتعميق التصنيع المحلي، من خلال الخبرات الفنية المتواجدة بالمركز.

أ. دعاء سليمة

المدير التنفيذي للمركز



ربما تكون كلماتي عن مركز تحديث الصناعة قليلة، ولا تعبر بشكل كاف عن الفترة الطويلة التي قضيتها في هذا الكيان الكبير منذ عام ٢٠٠٨، والتي تعلمت خلالها الكثير على يد أبنائه المتميزين من ذوي الكوادر والخبرات المحترفة على مر السنين.

إنني أعتبر مركز تحديث الصناعة شريك نجاح لكل صانع، حيث عمل منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٢ على تعزيز قدرة الصناعة المصرية في مختلف القطاعات الصناعية، وعلى مستوى محافظات مصر من خلال فروعها المختلفة التي تقدم العديد من البرامج والخدمات الفنية المتخصصة، بدءًا من التخطيط الاستراتيجي للشركات وانتهاءً

نبذة عن مركز تحديث الصناعة

الشكل القانوني:

تم تأسيس مركز تحديث الصناعة (IMC) بالقرار الجمهوري رقم ٤٤٧ لسنة ٢٠٠٠ لإعطاء قوة دفع لصناعة مصرية حديثة تنافسية ومستدامة، ولزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الخاص.

الرؤية

المساهمة في تحول المجتمع الصناعي نحو المنافسة إقليمياً ودولياً من خلال التحول للإستدامة والانتاج الصديق للبيئة

الرسالة

المساعدة في تطوير المنشآت الصناعية على المستوى الفردي والجغرافي والقطاعي طبقاً لاحتياجاتها من التنمية والتطوير من خلال برامج شاملة تهدف إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

مهام مركز تحديث الصناعة

على المستوى الفردي للمصانع:

- تنفيذ خدمات الدعم الفني بناء على تحليل احتياجات المصنع
- تنفيذ خدمات التدريب الفني بناء على احتياجات المصنع من التدريب والتخصصات

على المستوى الاستراتيجي:

- إعداد الاستراتيجيات للنهوض بالقطاعات الصناعية المختلفة وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات.
- تحليل إحتياجات المجتمع الصناعي المختلفة وإعداد التقارير الفنية.
- تحليل توجهات الأسواق العالمية لربطها بالصناعة المصرية «شهادات جودة عالمية» - توجهات عالمية
- - الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقها في القطاع الصناعي - الصناعات الخضراء وإمكانية التحول لهذه الصناعات.
- ربط الصناعة بالبحث العلمي وتشجيع ريادة الأعمال
- الشراكات المحلية والدولية
- دعم وتنفيذ السياسات الصناعية



خبرة المركز على مدار الـ ٢٠ سنة



استراتيجية
لتنمية
القطاعات
والصادرات

٧٣



قطاع
صناعي

١٢



مقدمو
الخدمات

١٤٠٠



تكلفة

٣ مليار ج.م.



خدمات

٨١٠٠٠



المنشآت
الصناعية

٩٠٠٠

كيفية الإستفادة من التسجيل في المركز

تقييم المنشآت الصناعية

التسجيل



المستندات المطلوبة لتسجيل العميل

- السجل التجاري
- البطاقة الضريبية
- السجل الصناعي
- استمارة التأمينات "ألا يقل عدد المؤمن عليهم عن ١٠ عمال"
- آخر ٣ ميزانيات

تقدر مساهمة مركز تحديث الصناعة حسب إجمالي المبيعات «الموضحة بالميزانية الخاصة بالشركة للسنة السابقة»

ومن هنا يتم استفادة العميل بخدمات مركز تحديث الصناعة ويتم التواصل عن طريق فروع المركز المختلفة للبدء في تفعيل التسجيل بالمركز.

إجراءات تسجيل الجمعيات والمؤسسات :-

إجراءات تسجيل مقدمي الخدمات لبرنامج التجمعات الحرفية الابداعية :-

- السيرة الذاتية
- صورة من المؤهل
- صورة من بطاقة الرقم القومي
- عدد ٣ شهادات خبرة في مجال التخصص للحرفة اليدوية

- صورة من لائحة النظام الاساسي علي ان تتضمن الانشطة الخاصة بالجمعية (التدريب الحرفي أو اليدوي)
- صورة من قرار الدشهار
- صورة من آخر ٣ ميزانيات
- طلب التسجيل
- تفويض للتعاملات الإدارية والمالية مع المركز
- دراسة التجمع من قبل فريق عمل المركز

قياس الأثر

تنفيذ وإدارة المشروعات

التعاقد مع مقدمي الخدمة

خطة تنمية الأعمال

كيفية تقديم الخدمات:

الطرق التعاقدية :

- المناقصات المحدودة
- المناقصات العامة
- الأطر المرجعية
- خدمات يتم تنفيذها داخل المؤسسة عن طريق استشارة المركز

خدمات تعتمد على التعاقد مع مقدمي الخدمة:

- يقوم مركز تحديث الصناعة بتقديم الخدمات للمصانع «العملاء» عن طريق مقدمي الخدمات المعتمدين لدى المركز:
- يوقع المركز اتفاقية مع العميل تسمى «خطاب التزام»
 - يتعاقد المركز مع مقدم الخدمة طبقاً لطريقة التعاقد الخاصة بالخدمة
- «على أن يكون كلاً من العميل ومقدم الخدمة مسجلان ومتوافقان مع شروط التسجيل الخاصة بالمركز»
- بموجب هذا الخطاب يدفع العميل ما يسمى بـ«حصّة العميل من التكلفة» وهي جزء من قيمة الخدمة.



القطاعات الصناعية

الصناعات الكيماوية		الصناعات الغذائية		صناعات مواد البناء	
الصناعات الرقمية		الصناعات الحرفية		الصناعات الهندسية	
الطاقة والبيئة		الصناعات الطبية		صناعات التعبئة	
الصناعات الجلدية		الصناعات النسيجية		الصناعات الخشبية	



معاور العمل الاستراتيجية لمركز تحديث الصناعة

المحور الأول: دعم العمل لزيادة القيمة المضافة الصناعية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية

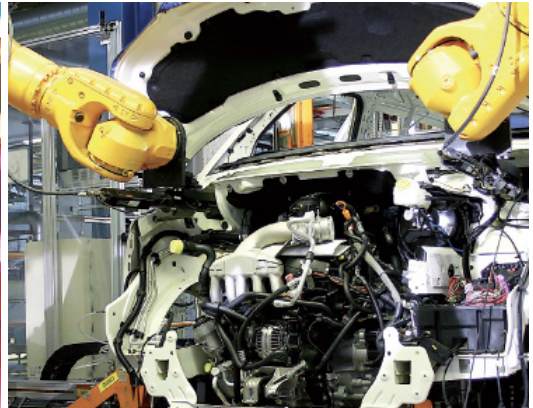
- المساهمة في توطين التصنيع المحلي
- تأهيل وتنمية الشركات الصناعية للتصدير

المحور الثاني: تعزيز التوجه نحو زيادة التنافسية والاستدامة للمجتمع الصناعي

- رفع تنافسية التجمعات والتكتلات الاقتصادية
- رفع القدرات التنافسية للشركات الصناعية
- المساهمة في التحول الرقمي للمجتمع الصناعي
- دعم تطبيق آليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر والدائري

ممكناات عمل المعاور الاستراتيجية:

- التدريب الصناعي
- برنامج «بكل فخر صنع في مصر»
- تيسير الحصول على تمويل



برنامج التنمية الصناعية

المساهمة في توطين التصنيع المحلي

الخدمات

تشبيك بين المصانع وخدمات تنمية الموردين المحليين

الأثر المتوقع

- زيادة القدرات التنافسية للموردين
- زيادة قدرات وكفاءة سلاسل الإمداد المحلية
- زيادة القيمة المضافة للمنتج المصري
- خفض الاعتماد على العملة الأجنبية.
- زيادة الاستفادة من القدرات التصنيعية المحلية.
- خفض العجز في الميزان التجاري.
- زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

تنمية الموردين المحليين طبقاً لأنظمة التوريد للشركات الكبرى ومتعددة الجنسيات

▪ الحفاظ على معايير الجودة، الموثوقية، التكلفة وتقليل المهلة الزمنية للموردين المحليين المعتمدين

▪ تعزيز وتطوير قدرات الموردين المحليين المحتملين لتحقيق معايير الشركات الكبرى

تحديد والترويج لفرص الاستثمار المحتملة

- تحديد الفجوات والفرص
- أعداد الدراسات الأولية للفرص الاستثمارية
- (مقومات النجاح، المعوقات والمحددات، دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية، المناطق والمساحات المقترحة، نوعية الاستثمار المقترحة)
- الترويج للفرص الاستثمارية
- الترويج الوطني
- الترويج الدولي

المحور الاستراتيجي

دعم العمل لزيادة القيمة المضافة الصناعية والاندماج في سلسلة القيمة العالمية

الهدف الاستراتيجي للبرنامج

زيادة فرصة التكامل بين المصنعين المصريين للحد من استيراد المنتجات التي يوجد بديل لها محليا بالجودة المطلوبة ذلك لرفع القيمة المضافة للمنتج المصري الترويج لفرص الاستثمار المحتملة لتعميق المنتج المحلي، من خلال توفير منصة للتكامل الصناعي بين المصنعين محليا بفرض زيادة قاعدة الموردين المحليين، تعظيم الاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة ورفع معدلات الاستفادة من الاستثمارات الصناعية، الارتقاء بالمعرفة الصناعية وإحلال مدخلات الإنتاج المستوردة بأخرى محلية.

منهجية العمل

تعتمد منهجية العمل على التكامل الصناعي والتشبيك بين المصنعين عن طريق فروع المركز لعمل قاعدة بيانات لإتاحة البيانات الخاصة بالمصنعين الوطنيين من أجل تنمية الموردين المحليين طبقاً لأنظمة التوريد للشركات الكبرى ومتعددة الجنسيات والحفاظ على معايير الجودة، الموثوقية، التكلفة وتقليل المهلة الزمنية للموردين المحليين المعتمدين مما يساهم في تعزيز وتطوير قدرات الموردين المحليين المحتملين لتحقيق معايير الشركات الكبرى

تحديد والترويج لفرص الاستثمار المحتملة من خلال تحديد الفجوات والفرص، أعداد الدراسات الأولية للفرص الاستثمارية (مقومات النجاح، المعوقات والمحددات، دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية، المناطق والمساحات المقترحة، نوعية الاستثمار المقترحة) وأخيرا الترويج للفرص الاستثمارية

تأهيل وتنمية الشركات الصناعية للتصدير

المحور الاستراتيجي

دعم العمل لزيادة القيمة المضافة الصناعية والاندماج في سلسلة القيمة العالمية

الهدف الاستراتيجي للبرنامج

تأهيل وزيادة القدرات التصديرية للشركات الصناعية وزيادة تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الدولية ودعم استراتيجية الدولة في تعزيز قيمة الصادرات الصناعية التي تساهم بشكل مباشر في دعم الاقتصاد المصري وتحقيق رؤية واهداف برنامج الحكومة المصرية واستراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠

منهجية العمل

تعتمد منهجية العمل على دراسة تقييم مدي جاهزية الشركات الصناعية للتصدير من خلال تحليل البيانات والأسواق وخطوط الإنتاج وجودة المنتجات ذلك لأعداد دراسات وخطة استراتيجية للتصدير والتشبيك مع المستوردين

الخدمات

- تقييم جاهزية الشركات للتصدير.
- استراتيجية تطوير العلامات التجارية للأسواق الدولية المستهدفة.
- استراتيجيات التصدير وتوفيق الأعمال التجارية والدولية.
- التشبيك الافتراضي مع المستوردين الدوليين.
- التسويق الرقمي لنفاذ للأسواق الدولية المستهدفة

الأثر المتوقع

- خلق مصدرين جدد
- زيادة الحصة السوقية للمصدرين الحاليين
- فتح أسواق تصديرية جديدة، زيادة التنافسية في الأسواق التصديرية
- تنمية الصادرات المصرية ورفع شان المنتج المصري



الاقتصاد الأخضر والدائري

الخدمات

خدمات الطاقة:

- تحسين إستخدامات وإستهلاكات الطاقة
- الدراسة التفصيلية لاستخدامات وتطبيقات الطاقة
- تطبيق نظام إدارة الطاقة (وفقا لمتطلبات مواصفة الأيزو 50001 لسنة 2018)
- دراسة جدوى تطبيق أنظمة الطاقة الجديدة والمتجددة

خدمات البيئة:

- خدمات المسح البيئي
- تطبيق نظام إدارة البيئة (وفقا لمتطلبات مواصفة الأيزو 14001 لسنة 2015)
- تقييم الأثر البيئي.
- تحسين كفاءة استهلاك المياه.
- إدارة المخلفات.
- التأهيل للتوافق مع الاشتراطات القياسية والمعايير العالمية لإعادة التدوير GRS
- التوافق مع المعايير الدولية لشهادة (BSCI)

الأثر المتوقع

- التقليل من انبعاثات الغازات الاحتباس الحراري
- الاستخدام الأمثل للموارد مما يساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية
- تقليل استهلاك الطاقة مما يساهم في تقليل تكاليف الإنتاج
- زيادة تنافسية الشركات والمؤسسات
- الحفاظ على الموارد نتيجة إتباع منهجية الاقتصاد الدائري
- تحويل المخلفات إلى قيمة مضافة تزيد من موارد الشركات
- منتج صديق للبيئة مطابق للمواصفات الدولية

المحور الاستراتيجي

دعم تطبيق آليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر والدائري

الهدف الاستراتيجي للبرنامج

تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والاستخدام الأمثل للموارد وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والحد من التلوث وتدهور النظام البيئي وزيادة الوعي بخفض التكاليف والاستفادة بالمزايا التنافسية الناشئة عن اعتماد نهج مستدام بيئيًا، لتحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة (الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتقنية).

الاستفادة القصوى من جميع الموارد الطبيعية لتقليل الهدر والنفايات بطيئة التحلل وتحقيق نمو اقتصادي ملموس وضمان تطبيق وترسيخ مفهوم الاقتصاد الأخضر

منهجية العمل

تعتمد منهجية العمل على دراسة الفجوة بالنسبة للطاقة والبيئة والمخلفات وذلك عن طريق نموذج تقييم يسمى «المؤشر الأخضر»

من خلال تحليل البيانات ودراسة المعلومات بالنموذج يتم تصميم مسار أخضر لتطوير أعمال الشركة ووضع الخدمات والبرامج المناسبة للوصول لأهداف البرنامج وما يتبعه من تشبيك مع جهات تمويل اخري



التنافسية وتحسين الإنتاجية

- تحسين إدارة العمليات ورفع الإنتاجية
- تطوير طرق تخطيط ومراقبة الانتاج
- إدارة سلاسل التوريد والإمداد
- الصيانة الوقائية الشاملة
- تصميم وتخطيط المصنع

الأثر المتوقع

- تحسين أداء المنشآت الصناعية
- فتح أسواق جديدة وزيادة الحصص السوقية
- المطابقة مع معايير الجودة العالمية
- تحسين إدارة العملية الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج
- زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة للمنتج والمصنع
- خفض زمن الإنتاج / الحد من أهدار الخامات وتخفيض عمليات الانتاج
- تخطط الصيانة شاملة / تحسين كفاءة الماكينات والمعدات
- التخطيط الامثل للمبيعات / الإنتاج / المشتريات / النقل والتوزيع
- تحسين نظام مراقبة الجودة
- تطوير إدارة سلاسل التوريد والامداد
- رفع الكفاءة الفنية للعمال
- زيادة العائد على الاستثمار

المحور الاستراتيجي

تعزيز التوجه نحو زيادة التنافسية والاستدامة للمجتمع الصناعي

الهدف الاستراتيجي للبرنامج

يهدف المحور الي تحسين القدرات التنافسية لكافة القطاعات الصناعية من خلال رفع مستوى أداء النظام الإداري وتحسين إجراءات العمل داخل المنشآت الصناعية والاهتمام برفع جودة المنتجات ومطابقتها للمواصفات القياسية العالمية لزيادة الحصة السوقية للمنتجات وتنمية الموارد البشرية والاستراتيجية من خلال توفير أنظمة وحلول جديدة تهدف إلى استغلال الموارد المتاحة ومدخلات الإنتاج لتحقيق أكبر وأعلى الطاقات الإنتاجية، وبأقل التكاليف الممكنة

منهجية العمل

تعتمد منهجية العمل على دراسة تحليل الفجوات للشركات الصناعية من خلال تحليل المعلومات وأداء الإدارات وخطوط الإنتاج وجودة المنتجات من خلال أداة تقييم لتصميم مسار تنافسي لتطوير أعمال الشركة من أجل رفع القدرات التنافسية للشركات ورفع كفاءات والقدرات الفنية والإدارية للعاملين

الخدمات

- خدمات الإدارة (التخطيط الاستراتيجي - حكومة الشركات - خطط الاعمال الخ ...)
- تطوير الموارد البشرية
- خدمات التسويق
- تصميم المواد الدعائية
- تصميم الموقع الإلكتروني
- نظم الجودة وتطابق المنتجات والمواصفات القياسية
- تطبيق مفاهيم الإدارة والتحكم المرئي وأسلوب تنظيم بيئة العمل
- التصنيع الرشيق الاساسي / المتقدم



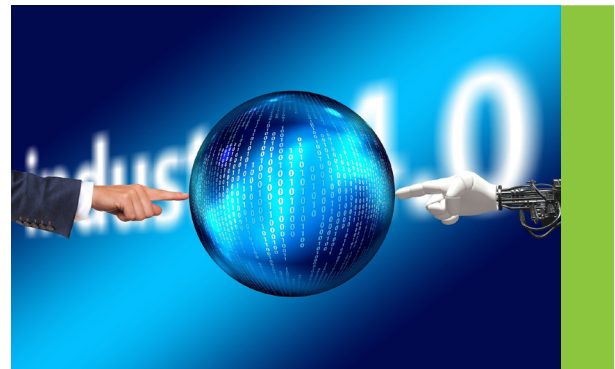
تكنولوجيا المعلومات والأتمته

المحور الاستراتيجي

رفع القدرات التنافسية للشركات الصناعية

الهدف الاستراتيجي للبرنامج

يهدف المحور إلى مساعدة الشركات المصرية في التحول الرقمي الشامل لكافة الأصول المادية والتكامل في المنظومة الرقمية مع الشركاء في سلاسل القيمة المضافة، مما يعزز توليد وتحليل ونقل البيانات بسلاسة مما يحقق خفض في التكاليف، زيادة في الإيرادات، ورفع الكفاءة للشركات عبر تنفيذ مجموعة من الخدمات الداعمة للتحول الرقمي والتوجه نحو الثورة الصناعية الرابعة،



الخدمات

١. الدراسات التشخيصية لتكنولوجيا المعلومات
٢. تطبيقات إدارة المؤسسات والتي تشمل على:
 - أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP)
 - أنظمة CRM
 - أنظمة SFA
 - تطبيقات الصيانة
 - تطبيقات المحمول
 - ذكاء الأعمال
٣. خدمات الأتمته وتشتمل على:
 - الدراسات التشخيصية للأتمته.
 - تصميم PLC
 - تنفيذ أنظمة SCADA
 - تنفيذ أنظمة MES
 - أتمته خطوط الإنتاج
٤. الخدمات الرقمية وتشتمل على:
 - تطبيقات التجارة الإلكترونية
 - تطبيقات التسويق الإلكتروني

الأثر المتوقع

- زيادة الكفاءة العامة للشركات المطورة وزيادة الإنتاجية والإيرادات.
- خفض التكلفة التشغيلية مما سيوفر فرصاً أفضل للمنافسة وتحقيق المزيد من الإيرادات.
- تطبيق تقنيات متطورة تتوافق مع المتطلبات البيئية بما يؤدي إلى معرفة كيفية ثقل الموارد البشرية وزيادة مؤهلاتها وخلق فرص عمل جديدة تقلل من البطالة.

منهجية العمل

تعتمد منهجية العمل من خلال اعداد دراسة تشخيصية لتقييم جاهزية البنية التحتية والأساسية للشركات الصناعية من وتحليل البيانات والمعلومات من اجل تقديم الخدمات الرقمية والأتمته عن طريق الخطوات التالية:

- تحديد استراتيجية وأهداف وغايات التحول الرقمي للشركات المستفيدة.
- تحديد مجموعة المشاريع المطلوبة حسب الاستراتيجية.
- تطوير المشاريع التجريبية حسب الأولوية (لكل عميل طبقاً لنتائج تقييمه).
- بناء النموذج الرقمي وتطبيقه على جميع الأقسام.
- التوافق مع أهداف الثورة الصناعية الرابعة

برنامج التحول الرقمي والابتكار

في إطار خطة الدولة ٢٠٣٠ ووفقاً لأهداف التنمية المستدامة وكذلك الخطة الاستراتيجية لمركز تحديث الصناعة، تعمل إدارة التحول الرقمي والابتكار على تعزيز دور الابتكار في سياسات التنمية الصناعية من خلال تعزيز التعاون بين البحث العلمي والصناعة بهدف رفع القدرات التنافسية للشركات الصناعية فضلاً عن دعم ريادة الأعمال في مختلف القطاعات والتكتلات الصناعية خاصة في الأنشطة والخدمات التي تحفز الابتكار. هذا إلى جانب الترويج للثورة الصناعية الرابعة بهدف المساهمة في التحول الرقمي للمجتمع الصناعي.



١. التشبيك بين الصناعة والأكاديمية

يعتمد تحقيق الهدف العام من محور التشبيك بين الصناعة والأكاديمية على عقد شراكات مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والجامعات والمراكز البحثية سعياً لاستغلال مخرجات الباحثين في زيادة تنافسية الشركات العاملة بالقطاع الصناعي.

الشركات الصناعية - أكاديمية البحث العلمي - إتحاد الصناعات - مركز تحديث الصناعة - الجامعات والمراكز البحثية	جهات التنفيذ
قطاع الصناعات الغذائية (تكتل الألبان - تكتل النباتات العطرية - تكتل التمور)	القطاعات / التكتلات المستهدفة
الباحثين والقطاع الأكاديمي والشركات الصناعية	الشركات المستفيدة
جميع محافظات جمهورية مصر العربية	المحافظات
تحديد مستوى الجاهزية التكنولوجية: - إطلاق التحديات ← أنشطة بحثية - منتج نصف صناعي ← إثبات التكنولوجيا - منتج صناعي ← التأهيل للقطاع الصناعي	منهجية التنفيذ
خدمات التشبيك - خدمات قياس الأثر	الخدمات

الأثر المتوقع من خدمات التشبيك:

تشبيك عدد من المخرجات البحثية مع الشركات الصناعية مع إعطاء الأولوية للمخرجات البحثية التي تساهم في التوجهات القومية، مثل ملفات تعميق التصنيع المحلي وإحلال الواردات ومضاعفة الصادرات المصرية.

٢. التحول الرقمي

العمل على دمج مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة في سياسات التنمية الصناعية من خلال الاستفادة من تطبيقات التحول الرقمي والأتمتة في تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة دقة الصيانة التنبؤية والوقائية وإدارة سلسلة التوريد وإدارة المخزون والإمداد.



الجامعات - المراكز البحثية - الشركات الناشئة ورواد الأعمال	جهات التنفيذ
جميع القطاعات الصناعية	القطاعات / التكتلات المستهدفة
صغيرة - متوسطة - كبيرة	الشركات المستفيدة
جميع محافظات جمهورية مصر العربية	المحافظات
- استبيان مدي جاهزية المجتمع الصناعي لتبني مفاهيم وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي. - عقد شراكات مع مختلف الجهات ذات الصلة بدعم التحول الرقمي للصناعة المصرية.	منهجية التنفيذ

الأثر المتوقع من محور التحول الرقمي:

التغلب على التحديات التي تواجه القطاع الصناعي لتبني مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة على مستوى الشركات، وتطبيق خدمات التحول الرقمي على ١٠٠-١٨٠ شركة على مدار عام من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣ وكذلك إضافة خدمات تحول رقمي جديدة إلى قائمة خدمات مركز تحديث الصناعة والعمل على رفع قدرات العاملين في عدد من المصانع على تطبيقات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي .

٣. دعم ريادة الأعمال

التغلب على التحديات التي تواجه القطاع الصناعي لتبني مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة على مستوى الشركات، وتطبيق خدمات التحول الرقمي على ١٠٠-١٨٠ شركة على مدار عام من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣ وكذلك إضافة خدمات تحول رقمي جديدة إلى قائمة خدمات مركز تحديث الصناعة والعمل على رفع قدرات العاملين في عدد من المصانع على تطبيقات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

جهات التنفيذ	الجامعات ومراكز البحث - الجهات الانمائية المانحة المحلية والدولية - مركز تحديث الصناعة
القطاعات / التكتلات المستهدفة	- الصناعات المعتمدة على التصميم - الصناعات الحرفية والتراثية - نقل التكنولوجيا والتحول الرقمي - التصميم والتصميم الصناعي - الاقتصاد الأخضر
الشركات المستفيدة	الشركات الناشئة ورواد الأعمال
المحافظات	جميع محافظات جمهورية مصر العربية
منهجية التنفيذ	١. التسجيل بقاعدة بيانات المركز: إختيار الشركات الناشئة - قياس الفجوات ورسم مسار التنمية - قياس الأثر ٢. المشاريع الدولية: حاضنات الأعمال - مسرعات الأعمال
خدمات رواد الأعمال / الشركات الناشئة	- التخطيط الاستراتيجي وخدمات النصح والإرشاد - خدمات التسويق والتصدير والتسويق الإلكتروني والمواد الدعائية - تطوير المنتجات، الإدارة المرئية والتطبيقات - التكلفة والتسعير، تصميم النظم المحاسبية ونظم التكاليف
معايير اختيار رواد الأعمال/الشركات الناشئة	- التطابق مع تعريف ريادة الأعمال في ضوء القانون رقم ١٥٢ - استمارة التسجيل من حيث الاستثمار، المبيعات، العمالة، الصادرات - شركة عاملة بالقطاع الصناعي أو القطاعات الخدمية - شركات عاملة بالتصميم والابتكار والتكنولوجيا الصناعية - مراجعة نموذج أعمال الشركة

الأثر المتوقع من محور ريادة الأعمال:

تعزيز ريادة الأعمال بين المبتكرين والصناع والمصممين من مختلف قطاعات الصناعة، وتوجيه رواد الأعمال والشركات الناشئة لتحويل منتجاتهم و/أو خدماتهم إلى أعمال مربحة وتعزيز قدراتهم للوصول إلى مستوى النضج المتوقع لاختراق الأسواق المستهدفة. تمكين ودعم التعاون بين المصنّعين في القطاعات الصناعية ومجتمعات رواد الأعمال/الصناعيين المبتكرين من أجل تدعيم الشراكات المحلية والدولية.

٤. التصميم

سد الفجوة بين المصممين والمبتكرين الشباب والقطاع الصناعي لبناء قدرات تصميم قوية ومستدامة تساهم في تلبية احتياجات القطاع الصناعي المصري.

كليات الفنون التطبيقية والفنون الجميلة والمصممين الشباب	جهات التنفيذ
قطاع الصناعات الغذائية - قطاع صناعة الأثاث - قطاع المنتجات الحرفية - قطاع الطباعة والنشر والتغليف - مجتمع رواد الأعمال - تكتل صناعة العسل الأسود بقنا - تكتل صناعة الأثاث بطهطا	القطاعات / التكتلات المستهدفة
الشركات المسجلة بمركز تحديث الصناعة - الشركات الناشئة - جمعيات تنمية المجتمع	الشركات المستفيدة
جميع محافظات جمهورية مصر العربية	المحافظات
- توقيع بروتوكولات تعاون بين المركز والجامعات المصرية - وضع خطة عمل سنوية للخدمات الفنية التي تقدمها كل جامعة وفق تخصصها للمجتمع الصناعي - المتابعة الدورية لتنفيذ خطة العمل بما يتماشى مع الجدول الزمني للجانب الأكاديمي. - ترتيب اجتماعات دورية بين المجتمع الأكاديمي والشركات الصناعية لبحث مخرجات الجامعات وإمكانيات تنفيذها. - تنفيذ الخدمات المقدمة سواء تصميمات أو تطوير منتجات من جانب المجتمع الصناعي.	منهجية التنفيذ
خدمة تصميم وتطوير المنتجات	خدمات مركز تحديث الصناعة

الأثر المتوقع من خدمات التصميم:

يهدف المركز من خلال برنامج التصميم إلى خلق جيل جديد من المصممين الشباب القادرين على تلبية احتياجات المجتمع الصناعي، ويهدف البرنامج من خلال التعاون مع الجهات الأكاديمية والمصممين المستقلين freelancers إلى خلق قاعدة عريضة من المصممين مسجلة بالمركز تكون قادرة على تنفيذ كافة الخدمات المطلوبة في هذا القطاع.



تنمية القطاعات والتجمعات الصناعية

أولاً: تنمية القطاعات الصناعية

القطاعات الصناعية المستهدفة:

صناعات مواد البناء - الصناعات الغذائية - الصناعات الكيماوية - الصناعات الهندسية - صناعات التعبئة - الصناعات الطبية - الصناعات الخشبية - الصناعات النسيجية - الصناعات الجلدية

١. الهدف:

تقديم الدعم الفني القطاعي داخلياً لخدمة خطة عمل المركز وخارجياً بالتعاون مع الغرف الصناعية والمجالس التصديرية لتكون الوحدة هي نقطة الإتصال بين المركز وشركاء النجاح ، وطبقاً لما يكلف به المركز وتساهم الوحدة في تقديم الإستشارات الفنية لكافة مؤسسات الدولة لتوفير المعلومات لدعم متخذي القرار.

٢. المهام:

- تطوير وتحديث إستراتيجيات تنمية القطاعات الصناعية مع الخطة التنفيذية
- تطوير وتحديث إستراتيجيات تنمية صادرات القطاعات الصناعية
- إدارة الدراسات القطاعية أو المشاريع القطاعية على النحو المحدد من قبل أصحاب المصلحة
- تحليل سلسلة القيمة الصناعية وتحديد التحديات الرئيسية وتحديد أو تحديث الفرص الإستثمارية القطاعية
- تحليل واردات القطاعات الصناعية والمنتجات المستهدفة لتعميق التصنيع المحلي
- الدعم المؤسسي القطاعي من خلال المساهمة في تنمية السياسات القطاعية وتقديم التقارير الفنية
- المشاركة في المشاريع الإنمائية والقومية قطاعياً
- المساهمة في زيادة الصادرات والعلاقات الدولية في ضوء خطة عمل وزارة التجارة والصناعة والمركز لزيادة الصادرات وفتح أسواق جديدة/بديلة للمنتجات المصرية المستهدفة
- أنشطة توفيق الأعمال للقطاعات الصناعية للإرتقاء بسلسلة الإمداد أو زيادة الصادرات
- المشاركة في اللجان الفنية
- الحفاظ على الاتصال والتعاون مع أصحاب المصلحة في القطاع الصناعي



ثانياً: تنمية التجمعات/التكتلات الصناعية

الهدف:

تطوير التجمعات/التكتلات الصناعية من خلال إعداد الدراسات التشخيصية للتجمعات الصناعية المستهدفة ووضع آليات لإختيار التجمعات بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة.

المهام:

- تحليل طبيعة المنافسة بين أعضاء التكتل وتحديد الفرص التسويقية لمنتجات التجمع الصناعي محليا ودوليا والعمل على زيادة وعي ومهارات أعضاء التجمعات الصناعية
- تحليل الروابط الأمامية والخلفية للتكتل
- بناء على مخرجات الدراسة التشخيصية يتم في هذه الخطوة صياغة الرؤية الاستراتيجية لتنمية التكتل.
- وضع الخطة التنفيذية ومجموعة التدخلات والأنشطة
- وضع مؤشرات قياس الأداء والأثر المتوقع للمراقبة والتقييم
- الدعم المؤسسي
- إطلاق برنامج التجمعات الصناعية ذات الصلة بمبادرة حياه كريمة

- تصميم وتنفيذ برنامج تطويرالهوية الدعائية وعبوات التعبئة وطرق التغليف للتطابق مع متطلبات الأسواق الدولية.
- المشاركة في المشروعات التنموية القومية والدولية
- توفيق الأعمال بين أعضاء التجمعات الصناعية والمشتريين المحليين والدوليين

القطاعات الصناعية المستهدفة:

قطاع الأثاث والصناعات الخشبية، قطاع الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية، قطاع الصناعات الكيماوية، قطاع صناعات الجلود، وقطاع الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة

الجهات ذات الصلة:

- وزارة التجارة والصناعة
- الغرف الصناعية بإتحاد الصناعات المصرية
- المجالس التصديرية بوزارة التجارة والصناعة
- التمثيل التجاري المصري
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- الهيئة القومية لسلامة الغذاء
- الشركة القابضة للصناعات الكيماوية
- الشركات المنظمة للمعارض المحلية



١. تكتل العسل الأسود بمحافظة قنا

منهجية التنفيذ

استهداف محافظتي قنا وسوهاج لما يتوافر بهما من تكتلات صناعية واعدة يمكن العمل عليها

- استهداف تنمية وإطلاق خمسة تكتلات اقتصادية بمحافظة سوهاج، وخمسة تكتلات أخرى بمحافظة قنا بالتعاون مع استشاري البرنامج ضمن برنامج "مبادرات تطوير التكتلات الاقتصادية في محافظتي قنا وسوهاج" لرفع قدرة أعضاء تلك التكتلات وإنتاجيتهم عن طريق خدمات لتطوير الأعمال، إلى جانب ورش عمل موجهة لدراسة مشاكل كل تكتل والعمل على حلها، ووضع خطط عمل تطوير كل تكتل.

معايير خطة عمل تطوير العسل الأسود:

- التراخيص والمواصفات القياسية: من خلال تطوير الإطار التشريعي والقانوني للعصارات
- نقل المعرفة:
 - منح شهادات الجودة
 - تطوير نموذج الآلات ومعدات الطبخ وربطها بمؤسسات التمويل المختلفة
 - دراسة جدوى انشاء وحدة فلترية وتعبئة وتغليف العسل الاسود
- إنشاء العلامة التجارية: خدمات الدعم الفني لتطوير العلامات التجارية للعصارات وربطها بالأسواق.
- اختراق الأسواق: وضع العسل الأسود على خارطة التصدير
- دعم بيئة التكتل وتعزيز رؤيتها: نظام ادارى ومحاسبي للعصارات لضمان استدامتها

ميزانية التطوير التقديرية

٦٥ مليون ج.م
حتى عام ٢٠٢٣

يعمل بها اكثر من

٢٠٠٠
عامل

عدد العصارات بالتكتل

٢٠٠
عصارة تقريبا



٢. تكتل الأثاث بمدينة طهطا بمحافظة سوهاج

محاورة خطة عمل تطوير تكتل الأثاث:

- تحسين الإنتاج ومدخلاته: من خلال التدريب علي استخدام المواد الخام الحديثة، والأثاث المخصص جزئياً والأثاث الكمي وإعادة تدوير مخلفات الأخشاب
- تدخلات تطوير التصميمات:
 - من خلال تدريبات حول تصميم الأثاث والتعريف بالاتجاهات العالمية
 - انشاء مركز لتقديم الخدمات المتكاملة في المنطقة الصناعية يضم (الماكينات، Machinery park، مركز لوجستي، صالة عرض، تدريب فني، مركز تنمية وحاضنات الأعمال-مركز تكنولوجيا الأثاث) في المنطقة الصناعية بغرب طهطا.
- تعزيز الوصول للأسواق: من خلال دعم انشاء العلامات التجارية والتسويق الإلكتروني، وتعزيز الوصول للأسواق من خلال ربط منتجات التكتل بالمعارض المحلية والدولية واقامة معرض متخصص بسوهاج وأسيوط سنوياً

ميزانية التطوير التقديرية
٤٣ مليون ج.م
 حتي عام ٢٠٢٣

يعمل بها اكثر من
٦٠٠٠
 عامل

١٥٠٠
 ورشة



الصناعات الحرفية الابداعية:

أعضاء التجمعات يتلقون خدمات البرنامج عن طريق

جمعيات أو تعاونيات تمثل التجمع :-

- خدمات نقل المعرفة والخبرة الفنية وبناء القدرات الإنتاجية.
- خدمات الإرتقاء بمستوى التصميم والجودة.
- خدمات تنمية الصادرات ودعم التسويق.
- خدمات التدريبات الادارية.

وتمت بلورة دعم مركز تحديث الصناعة للحرف اليدوية والتراثية في إطار دعم البرامج التسويقية للمنتجات اليدوية بإطلاق مشروع كريتيف إيجيبث في فبراير ٢٠١٥ Creative Egypt. حيث يعد كريتيف إيجيبث هي أول علامة تجارية مسجلة للحرف اليدوية المصرية، وتهدف إلى تعزيز الصناعات التراثية المصرية وتحقيق التنمية المستدامة للحرفيين المصريين. حيث يقوم بتسويق المنتجات الإبداعية لحوالي ١٤٠ مورد من جميع أنحاء الجمهورية، وتشمل مجموعة الموردين منتجات من ٥٩ تجمع حرفي إبداعي في ١٧ محافظة وأكثر من ٧٥ من رواد الأعمال والمصممين وفنان تشكيلي.

بدأ كريتيف إيجيبث بمقر في حي المهندسين بعمر أفندي، ثم انتقل المقر إلى «كايرو فيستيفال سيتي» بالقاهرة الجديدة، ويجري حالياً إعادة الانتشار عن طريق التواجد بأكثر من مقر يتم تجهيزه حالياً ومنهم مقر داخل متحف الحضارة.

يهتم كريتيف إيجيبث بالتسويق الرقمي من خلال منصات التواصل الاجتماعي، ومنصة التجارة الإلكترونية التي تم إطلاقها في أكتوبر ٢٠٢٠

يعتبر برنامج الصناعات الحرفية الإبداعية هو البرنامج الأول من نوعه من حيث الاهتمام بالصناعات الحرفية والمشروعات متناهية الصغر والتي يحفل بها التراث المصري، ويقدم صناعاتها العديد من المشغولات التراثية الإبداعية التي تعكس الهوية المصرية وتحمل من الإبداع ما يستحق العناية والدعم بأسلوب تنموي متكامل يساعد أصحاب تلك الحرف الهامة على العمل في مناخ جيد، ويعزز من إنتاج تلك الصناعات التي تشتهر بها مصر كواحدة من كنوزها التاريخية.

إنطلق البرنامج في شهر يوليو عام ٢٠٠٥ لخدمة التجمعات الحرفية الصغيرة والتي تقع في نطاق جغرافي واحد وتنتج في الغالب منتجات متماثلة، وعكف منذ ذلك التاريخ على دمج أكبر عدد ممكن من أصحاب الورش الصغيرة والصناعات الحرفية وأصحاب المشروعات متناهية الصغر تحت مظلة من الدعم والخدمات لرفع الكفاءة والقدرة التنافسية للتجمعات الحرفية ويتحمل مركز تحديث الصناعة نسبة ٩٠٪ من إجمالي التكلفة للخدمات المقدمة، كما ساعد البرنامج خلال فترة عمله في هذا القطاع على إنقاذ العديد من الحرف المعرضة للاندثار وأتاح الفرصة لها للاستمرار بل وساهم في إبراز تلك الحرف في عدد كبير من المعارض الداخلية والخارجية وقدم لها العديد من فرص التسويق والانتشار على المستويات المحلية والعالمية. كما ساهم في إتاحة فرص عمل للمرأة والشباب والمعاقين .



برامج متخصصة

برنامج «بكل فخر صنع في مصر»:



قامت وزارة التجارة والصناعة بالإعلان عن علامة «بكل فخر صنع في مصر»، وهي ملكية حكومية لوزارة التجارة والصناعة تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية المؤهلة والتي تعتبر شعاراً للمنشآت التي تطبق معايير الجودة الشاملة المعتمدة من جهات الاعتماد المصرية أو الدولية وتمييز المنشآت المصنعة لمنتج مصري عالي الجودة.

المعايير الأساسية لمنح العلامة

- يتوجب على المنشآت المتقدمة اجتياز التقييم الذي يقوم به الفريق المختص من خلال زيارة ميدانية والتوافق مع معايير (التخطيط الاستراتيجي، الموارد البشرية، التسويق، الإنتاج، نظم الطاقة وترشيدها، النظام البيئي وإدارة المخلفات وإدارة الجودة) والحصول على نسبة 70٪ على الأقل ويتم إصدار العلامة للمنشآت المؤهلة خلال 10 أيام عمل (في المتوسط) من تاريخ إجراء التقييم للمنشأة.
- بعد الانتهاء من تقييم المنشأة تقوم إدارة البرنامج بإصدار تقرير مفصل يوضح نقاط عدم المطابقة وأوجه التحسين المطلوبة.



الأهداف

- دعم وتعزيز التصنيع والمنتج المصري عالي الجودة.
- دعم للاقتصاد المصري من خلال الاستثمار في التصنيع في مصر.
- شهادة للمنشآت التي تطبق معايير الجودة الشاملة المعتمدة من جهات الاعتماد المصرية/ الدولية.
- أداة لمساندة المنشآت الصناعية لتطبيق أعلى معايير الجودة ونظم الإدارة الحديثة من خلال الحصول على تقرير صلاحية يعكس مجالات التحسين والتطوير المطلوبة.
- حماية المستهلك من المنتجات رديئة التصنيع والمصنعة بالقطاع غير الرسمي.
- تطبيق المنشآت الصناعية أعلى المعايير في مجالات السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل الآمنة وتوفير التدريب.
- عبارة «صنع في مصر» تعزز مكانة التصنيع في الدولة وذلك يساعد على غرس رؤية إيجابية عن الصناعة كمهنة للأجيال الشابة.

الخدمة

- الاعداد والحصول على شهادة (بكل فخر صنع في مصر)

برامج تيسير الحصول على التمويل

يهدف مركز تحديث الصناعة إلى دعم المشاريع الصناعية سواء بصورة فردية أو قطاعية وفقاً لخطط تطوير ومن خلال برامج شاملة تهدف إلى النمو المستدام، وتعمل إدارة تيسير الحصول على التمويل والخدمات المالية على دعم المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية من خلال مجموعة من الخبراء المتخصصين في تقديم الخدمات المالية فيما يخص حصول تلك المنشآت على التمويل اللازم، وأيضاً تطوير وتنمية النظم المالية التي تعمل بها من خلال الخدمات المالية الاستشارية والدورات المالية التدريبية وتيسير الحصول على التمويل.

البرامج التدريبية

- برنامج المالية لغير الماليين
- برنامج الموازنات التخطيطية مع التطبيق
- برنامج دراسات الجدوى الاقتصادية بالتطبيق على الاكسيل (Excel)
- برنامج الموازنات التخطيطية ودراسات الجدوى الاقتصادية
- برنامج التكلفة والتسعير
- برنامج التحليل المالي
- برنامج المحاسب المحترف

الخدمات الاستشارية

- تقييم احتياجات الإدارة المالية
- دراسات الجدوى المالية
- الموازنات التخطيطية
- التحليل المالي
- التحقق من فاعلية نظام التكاليف
- تصميم نظم مراقبة التكلفة
- التحقق من فاعلية النظام المحاسبي
- تصميم وتطوير النظم المحاسبية



المشروعات الدولية في مركز تحديث الصناعة

تهدف إدارة المشروعات الدولية الى إدارة وتنفيذ المشروعات الانمائية بالتعاون مع الجهات المانحة ومنظمات التنمية الدولية الى جانب إدارة المشروعات الناتجة عن شراكات وتحالفات دولية تماشياً مع توجه وزارة التجارة والصناعة في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة.



أهم المشروعات الدولية القائمة (٢٠٢١ - ٢٠٢٢)

١ - مشروع نظم الخلايا الضوئية (الفوتو فولتية) الصغيرة المتصلة بالشبكة EGYPT-PV

يهدف المشروع إلي إزالة العوائق من أجل زيادة إنتاج الطاقة من خلال أنظمة الخلايا الشمسية) الفوتوفولتية (الصغيرة اللامركزية المتصلة بالشبكة، زيادة نسبة مكون التصنيع المحلي وإعداد كوادر فنية ودعم الأسواق الناشئة لهذه التكنولوجيا في مصر مصحوبة بفرص عمل جديدة للشباب.

الفئات المستهدفة:

(المنشآت الصناعية - المباني التجارية - المباني العامة الاستراتيجية - القطاع السكني- الفنادق)

مخرجات المشروع

- الدعم الفني لتصميم وتنفيذ وتشغيل منظومة لنشر نظم الخلايا الشمسية
- تفعيل إطار مؤسسي وقانوني داعم
- تعزيز فرص التصنيع المحلي وبناء القدرات
- تسهيل تمويل نظم الخلايا الشمسية

الجهات المشتركة لمشروع نظم الخلايا الشمسية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصفتها الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية.
- مرفق البيئة العالمية GEF ممول المشروع.
- مركز تحديث الصناعة IMC التابع لوزارة التجارة والصناعة والمسئول عن تنفيذ المشروع.

٢- مشروع تحسين كفاءة الطاقة بقطاع الصناعة: عمليات التسخين الحرارية بالطاقة الشمسية للعمليات الصناعية بالتعاون مع اليونيدو SHIP:

تحتل مصر المرتبة الحادية عشر بين دول العالم من حيث سرعة نمو انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون وتعتبر عمليات التسخين من أكثر العمليات إنتاجاً لهذه الانبعاثات بالإضافة إلى أن استخدامها في القطاع الصناعي يعد من أعلى استهلاكات الطاقة في مصر، وتم تدشين مشروع استخدام الطاقة الشمسية في عمليات التسخين في الصناعة والذي يهدف إلى الترويج لتطبيقات تكنولوجيا الطاقة الشمسية في الصناعة والخاصة بعمليات التسخين من خلال المساهمة في تعميق التصنيع المحلي ووضع نظم مواصفات ومعايير لهذه التكنولوجيات وكذلك تطوير حزم من الحوافز السياسية والمالية لتشجيع استخدام هذه التكنولوجيات في الصناعة المصرية.



منهجية عمل المشروع والخدمات التي يتم تقديمها للمصانع المستفيدة:

مشروع استخدام الطاقة الشمسية في عمليات التسخين في الصناعة SHIP

يهدف الي الترويج لتطبيقات تكنولوجيا الطاقة الشمسية في الصناعة والخاصة بعمليات التسخين من خلال المساهمة في تعميق التصنيع المحلي ووضع نظم ومواصفات ومعايير لهذه التكنولوجيات

ايجاد فرص تمويل
بفائدة ميسرة من
خلال قنوات التمويل
المتاحة

ايجاد تصميمات لنظم
التسخين بالطاقة
الشمسية ودراسة
مبدئية علي العائد
ومدى جدوته

مراجعة مصادر
الطاقة الحرارية
المستخدمة في
العمليات الصناعية

زيارة ميدانية
للمصانع للتأكد من
خضوعها للشروط
المحددة

أهداف المشروع:

- الحد من استخدام الطاقة التقليدية في العمليات الصناعية وتنويع مصادر الطاقة وتوفيرها للقطاع الصناعي.
- رفع الوعي عن الأثر البيئي لعمليات التسخين في القطاع الصناعي والترويج لتطبيق تكنولوجيا الطاقة الشمسية في عمليات التسخين.
- تعميق التصنيع المحلي لتكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية) وخاصة في عمليات التسخين الصناعية.
- بناء شراكات بين المصنعين المحليين لمكونات الطاقة الشمسية والشركات الأجنبية، والمراكز الدولية وموردي التكنولوجيا.
- تشجيع التصنيع المحلي لنظم ومكونات الطاقة الشمسية لأغراض التسخين وخلق فرص عمل جديدة وتشجيع ريادة الأعمال في مجال تصنيع نظم الطاقة المتجددة.
- الارتقاء بمعايير الجودة لمعدات الطاقة الشمسية المصنعة محلياً لضمان جودة أداءها.
- بناء قدرات الكوادر الفنية المصرية في مجال تصنيع وتركيب وصيانة تكنولوجيا التسخين بالطاقة الشمسية.
- إعداد مواد تدريبية تتضمن أفضل الممارسات في مجال تصنيع وتركيب وصيانة نظم ومكونات وأجزاء الطاقة الشمسية خاصة المستخدمة في عمليات التسخين.

الأثر المتوقع من المشروع:

- تنفيذ مشروعات التجريبية لاستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في عمليات التسخين في القطاع الصناعي.
- دعم السياسات المحفزة لاستخدام وتصنيع تكنولوجيا التسخين بالطاقة الشمسية.
- بناء قدرات الكوادر المصرية في مجال تصنيع وتركيب وصيانة تكنولوجيا الطاقة الشمسية المستخدمة في عمليات التسخين.
- المساهمة في إعداد المواصفات القياسية والمعايير اللازمة لتصنيع وتركيب وتشغيل تكنولوجيا الطاقة الشمسية المستخدمة في قطاع الصناعة لضمان جودة وسلامة المنتج النهائي.
- تقديم حلول تمويلية موجهة لتنفيذ مشروعات مجال استخدام الطاقة الشمسية في عمليات والتسخين.

شركاء المشروع:

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO (الشريك الرئيسي).
- مرفق البيئة العالمي (GEF) (الجهة الممولة).
- وزارة التجارة والصناعة
- مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف
- هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة

٣- مشروع معايير كفاءة استهلاك الطاقة للمحركات الكهربائية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية «IFC»

اعتمدت المنشآت الصناعية على أنظمة محركات منخفضة الكفاءة بشكل كبير حيث تمتعت الصناعات بأسعار الطاقة المدعومة، والتي سيتم رفع الدعم عنها تدريجياً خلال السنوات القليلة المقبلة، وتم تصميم مشروع رفع كفاءة المحركات الكهربائية ليعمل على تحسين كفاءة نظم إدارة الطاقة الكهربائية في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تطوير السوق المحلي للمحركات ذات الكفاءة العالية في استخدام الطاقة من خلال التركيز على اتخاذ التدابير اللازمة من حيث خفض التكلفة بجانب استبدال المحركات التي لا تتمتع بمستويات الكفاءة المطلوبة وذلك بهدف خفض الاستهلاك بنسبة تقدر بـ ٤٠٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة لنظم المحركات الكهربائية.

منهجية عمل المشروع والخدمات التي يتم تقديمها للمصانع المستفيدة:

مشروع رفع كفاءة المحركات الكهربائية في العمليات الصناعية

يهدف الي تحسين كفاءة نظم إدارة الطاقة الكهربائية في القطاع الصناعي وتطوير السوق المحلي للمحركات ذات الكفاءة العالية للطاقة من خلال خفض التكلفة

ربط جميع أطراف المشروع بالجهات المعنية من خلال منصة الكترونية خاصة

تحديد قنوات التمويل المتاحة واستبدالها بمحركات عالية الكفاءة

تقييم وقياس أداء ونظم المحركات الكهربائية وكفاءتها في العمليات الصناعية

زيارة ميدانية للمصانع للتأكد من خضوعها للشروط المحددة

الأثر المتوقع من المشروع:

- تدريب الكوادر الوطنية على تحسين أداء أنظمة الطاقة في العمليات الانتاجية وخاصة أنظمة المحركات والمضخات والكمباسات والمراوح.
- دعم سياسات تنظيم عمليات الاستخدام والتصنيع والاستيراد لنظم المحركات وربطها بالمعايير والمواصفات القياسية الدولية.
- تقديم خدمات الدعم الفني والتدريب اللازم للمنشآت الصناعية لرفع كفاءة أنظمة المحركات.
- إطلاق منصة الكترونية تهدف الى تحفيز المشاركات التفاعلية بين جميع الأطراف.

شركاء المشروع:

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO (الشريك الرئيسي).
- مرفق البيئة العالمي (GEF) (الجهة الممولة).
- وزارة التجارة والصناعة.
- مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

أهداف المشروع:

- دعم السياسات والمبادئ التوجيهية لرفع كفاءة الطاقة لأنظمة المحركات في العمليات الصناعية.
- تطوير ورش إعادة لف المحركات والتدريب على تطبيق أفضل الممارسات في ذات المجال.
- تنمية سوق الشركات الاستشارية ومقدمي الخدمات في مجال حلول الطاقة.
- بناء قدرات الكوادر من الموردين وخبراء تطوير أنظمة المحركات والعاملين بالقطاع الصناعي.
- تطوير حزم من خدمات الدعم الفني والمراجعة لأنظمة المحركات في القطاع الصناعي.
- تيسير تبادل المعرفة من خلال قنوات تواصل الكترونية لضمان الاستدامة

مشروع رفع كفاءة المحركات الكهربائية في العمليات الصناعية

يهدف إلى إنشاء بيئي تحولي وتعاوني قادر علي تطوير القدرات الصناعية المصرية في قطاعي المنسوجات والجلود مع إعطاء أولوية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة



٤- مشروع المصنع المفتوح (Open Factory) بالتعاون مع منظمة اليونيدو:

تكمن الفجوة الواضحة في عملية تحويل مبادرات التكنولوجيا والابتكار إلى نماذج أعمال ناجحة وربطها بالصناعة الوطنية، يطلب إحداث ثورة في منهجية العمل وإعطاء مدخلات جديدة مع توفير الموارد مالية، حاضنات ومسرعات أعمال، موارد بشرية (أفكار، صناعات ومبتكرون)، داعمون (مراكز أبحاث ومراكز التميز).

وفي هذا السياق تم إطلاق مبادرة «المصنع المفتوح» لإنشاء نظام بيئي تحويلي يعزز الابتكارات الجماعية داخل القطاع الصناعي في مصر. ويشمل المشروع تسريع نماذج الأعمال المستدامة، ويوجهه نحو نماذج وعمليات إنتاج وأنظمة حوكمة أكثر استدامة لتعزيز قدرة رواد الأعمال والصناعات من الشركات الصغيرة والمتوسطة لا سيما في قطاعي المنسوجات وصناعة الجلود.

أهداف المشروع:

- توفير بيئة عمل متكاملة تساهم في رفع كفاءة رواد الأعمال والشركات الناشئة والمصانع في قطاعي الصناعات النسيجية والجلود.
- تنمية ثقافة الابداع والابتكار.
- تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة.
- تهيئة بيئة قادرة على نشر وترويج ثقافة العمل الحر وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات لرواد الأعمال تشمل رفع القدرات والكفاءات -الإرشاد والتوجيه - الدعم الإداري والفني وأخيرا الدعم المادي مما يزيد من فرص نجاح المشروع ويعزز فرص استمراريته.

الأثر المتوقع من المشروع:

- الترويج لمفهوم ريادة الأعمال وخلق فرص عمل للصناعات والشركات الناشئة في قطاعي الصناعات النسيجية وصناعة الجلود.
- دعم تطوير الأفكار الجديدة والمشاريع الإبداعية الجديدة والمساعدة في توسيع المشاريع القائمة.
- مساعدة رواد الأعمال والصناعات في تحويل الأفكار إلى منتجات أو نماذج قابلة للتنفيذ والتسويق.
- تعزيز قدرات الشركات الناشئة للوصول إلى مستوى النضج المتوقع للدخول إلى الأسواق المستهدفة.
- توفير الدعم الفني والتكنولوجي اللازم لرواد الأعمال والشركات الناشئة والمصانع العاملة في قطاعي الصناعات النسيجية وصناعة الجلود.
- تمكين ودعم التعاون بين قطاع تصنيع المنسوجات والجلود في مصر ورواد الأعمال الصناعيين.
- التعرف على المستثمرين والشركاء الاستراتيجيين والتشبيك مع المجتمع الصناعي لسد الفجوات في قطاعي الصناعات النسيجية وصناعة الجلود.

شركاء المشروع:

- جامعة القاهرة (الشريك الرئيسي)
- الاتحاد الأوروبي (الجهة الممولة).
- منظمة بروجيستو سود الإيطالية
- بيت الخبرة سيراكم الإيطالي
- جامعة لينك كامبس الإيطالية
- المركز القومي للبحوث
- غرفة الصناعات النسيجية
- غرفة صناعة الجلود

0- مشروع النمو الأخضر الشامل بالتعاون مع اليونيدو والوكالة السويسرية للتنمية وذلك من خلال نشر مفهوم النمو الأخضر لتعزيز النمو والإنتاجية وخلق فرص العمل

الهدف العام

- المساهمة في أن يكون النظام البيئي الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أكثر مواتاة لريادة الأعمال والنمو وخلق فرص عمل في مجال الاقتصاد الأخضر.
- يتم تنفيذ مشروع النمو الأخضر الشامل بالتعاون في مصر بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة - مركز تحديث الصناعة هو نقطة الاتصال الوطنية ورئاسة لجنة التسيير- ووزارة البيئة وشركاء اساسيين اخرين، دعم المشروع الانتقال إلى اقتصاد دائري، أخضر، وشامل من أجل خلق بيئة ملائمة أكثر للشركات الخضراء. يستهدف المشروع القطاعات المعنية بالزراعة المستدامة والصناعات الغذائية وإدارة المخلفات والطاقة المستدامة بهدف رفع قيمة تدفقات الكتلة الحيوية من المجتمعات الزراعية والصناعات الغذائية، وتطبيقات الطاقة المتجددة في قطاع التصنيع الزراعي (الغاز الحيوي والطاقة الشمسية).
- يهدف المشروع إلى بناء قدرات صانعي السياسات والقرارات وتقديم الدعم الفني للمؤسسات والممولين والشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الذين ينتمون للاقتصاد الأخضر لتوفير فرص عمل خضراء ووضع خطة قومية للنمو الأخضر

سلاسل القيمة

- ٩ سلاسل قيمة تشمل قصب السكر والتمور الطماطم، الغاز الحيوي من روث الحيوانات والطاقة الشمسية الحرارية والكهروضوئية الصغيرة، المخلفات الصناعية والبلدية، النباتات الطبية والأعشاب، وتصنيع وتعبئة وتغليف الأغذية وخفض العجز في الميزان التجاري.
- زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

